كركوك
رحلة في ذاكرة التاريخ

الاعداد والترجمة
عوني الداوودي

المراجعة والتقديم
دكتور نوري طالباني

كركوك، رحلة في ذاكرة التاريخ
عوني الداوودي
الطبعة الأولى: 2002
عدد النسخ: 500 نسخة
جميع الحقوق محفوظة للمؤلف
صورة الغلاف: قلعة كركوك
مطبعة نينا ـ أوبسالا
رقم الايداع: 6-3010-631-91

بدلاً من المقدمة

لا يعرف طعم مرارة الإبْعاد عن الوطن، إلا من تذوق الكأس التي اجترعها المنفي عن وطنه، ومن أجل أن يبقى الوطن في داخله، يمده بالقوة، حمل الإنسان الكوردي إرثه الموغل في القدم معه إلى منفاه.

قُيّد الكوردي في وطنه بقيود أدمت قلبه وروحه، واقتلع من جذوره التاريخية، ومن لم تطله مخالبُ الحقد العنصري، وجد نفسه مشرداً يطرق أبواب منافي العالم؛ ومثلما سلبت حياة المنفى الكثير من القيم والمثل التي يعتز بها المنفي عن وطنه الأم، أعطت الغربة لآخرين الحصانة والقوة في مواجهة الانصهار، ولعبت المنفى في روحه الانتصار لقضيته.

فمن هم هؤلاء؟ هم أولئك الذين يتحسسون أوجاع بلادهم. بينما كان الحكام في الوطن يخلقون الموت يومياً ويبتكرون أساليبه بدمٍ باردٍ وروح سادية. لقد أضحت الغربة تمد الروح بالطاقة، لتبدع وتبتكر الوسائل المستنبطة من إرثه العريق، ضد من استطاع أن يحرمه من بيته وعطر أرواح الآباء والأجداد التي ترفرف في زوايا البيت، المكان الأول الذي تربى فيه، وأكرهه على اختيار حياة المنفى.

فالرهان الذي راهنت عليه تلك الأنظمة الاستبدادية، لم يستطع أن يهزم هذا الإنسان المتشبث بأرضه وتاريخه وثقافته.

كان الكوردي في وطنه أمام خيارين، كلاهما مرٌّ: إما الموت وإما المسخ ، لتصادر روحه وإرادته. حاول عتاة القوميين من فقهاء السلطان أن يمارسوا على الكوردي عمليات المسخ هذه واستكثروا عليه حق العيش حيث ولد وترعرع، ورضع حب البيت الذي هو من حب الوطن، فكان المنفى بانتظاره، ومن المنفى جاء هذا

العمل لينفض الغبار على الحقائق التاريخية والاثباتات التي تدحض الأكاذيب التي روجتها الحكومات للاستيلاء والاحتفاظ بأراضي الغير.

قبل أيام من كتابة هذه الأسطر التقيت بأحد أبناء مدينتي كركوك، الذي ترك المدينة منذ سنتين فقط ليحط الرحال في السويد، وسألته عن أحوال الناس هناك، عن الحارات العتيقة في المدينة، عن الشارع الرئيسي في كركوك ـ شارع الجمهورية ـ حيث المحلات الفاخرة، محلات الألبسة الأنيقة ومحلات بيع المرطبات والعصير وما شابه ذلك، والصيدليات وعيادات الأطباء. إن كنت في حاجة للقاء أحد الأصدقاء أو المعارف كنت تجده في ذلك الشارع، وما أن تخطو خطواتك الأولى فيه حتى ينهال عليك السلام من كل حدب وصوب، وأنت تفعل الشيء نفسه، وجوه تعرفها، أيادٍ تصافحك بحرارة وشوق تسأل عنهم ويبادلونك السؤال. يختلس العشاق النظرات إلى بعضهم البعض، يتبادلون التحيات بابتسامة، وكثيراً ما تبادل المحبان الرسائل في زحمة الناس، دون أن يلتفت إليهم أحد المارة، كنا نمر بمكتبة ـ آسو ـ لصاحبه الأخ جبار، ليناولك الكتاب الذي كان قد أحضره لك دون أن يشعر أحد بذلك أو مجلة الثقافة أو يجاملك بقلم (جاف باركر) بسعره الأصلي الذي لم تكن تحصل عليه في الأسواق، ولم نكن ننسى أن نعرج على مكتبة كه ل ـ الشعب ـ لصاحبه الأخ صلاح. سألت المنفي الجديد عن كل ذلك، ابتسم بحياء كمن لا يريدني أن أفاجأ، وجاءني جوابه الأليم صاعقاً، كما صُعِقَ كلكامش من جواب صديقه أنكيدو، يخبره بعدم خلود الإنسان.

قال لي ونظرات الشفقة تحوم من حول عينيه نحوي: "إن الشارع الذي تتكلم عنه هو الآن ليس بذلك الشارع الذي تعشقه، بات غريباً على القلة المتبقية من أبناء المدينة، تقطع الشارع عصراً من أوله إلى آخره لا تصادف فيه أي شخص تعرفه، ولا هناك من يرجو لقاءك، لا أحد يسلم عليك ولا أنت بحاجة لأن تسلم على أحد لأن الجميع غرباء ولا تعرفهم، وجوه غريبة، قامات تتدلى منها المسدسات، يرتدي معظمهم الملابس الخاكية والبنية، وجوه تقول لك ها نحن هنا، اخرج وإلا سيكون مصيرك مصير من سبقوك". فكان الصمت من جانبي أبلغ الكلام لأعبر في اللحظة ذاتها عن حزني وألمي، ولأدرك أكثر وأكثر بأن المعركة لم تكن متكافئة، لأنفجر بعد رجوعي إلى البيت باكياً، وأتساءل في قرارة نفسي مرة تلو الأخرى، أيمكن أن تموت كركوك أمام أعين أبنائها ؟ وعشرات الأسئلة بدأت تتراقص أمامي، لهذا الصمت العربي، ولهذا السكون الذي يلف هذه الجريمة البشعة المكشوفة. أما الجاني، فيمشي متبختراً على أشلائنا باسم العروبة.

ŭüÖ˙ "
F˙ üÙ¼bнç
ŰK‚ə ĭ ɵŭ
*"F˙ Ù

ولا يزال السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح أمامي: هل انتهت المعركة؟ أم أن الفصول القادمة هي الكفيلة بإحقاق الحق، واسترجاع الأرض والتاريخ والذكريات؟.

لقد جاء هذا الكتاب عبارة عن ترجمة وإعداد لمداخلات هامة لشخصيات أكاديمية وسياسية، كوردية وعربية وتركمانية معروفة، في البرنامج الوثائقي الذي أعده الأخ سيروان رحيم، حول تغيير الواقع الديمغرافي لمدينة كركوك في خمس حلقات، والتي بثتها محطة التلفزيون الكوردية Medya التي تبث برامجها من بلجيكا.

أرجو أن أكون قد وفقت في ترجمة واعداد هذا العمل، الذي إن كان يحتاج الشكر عليه، فهو للأخ سيروان، وللعاملين معه لإعداد البرنامج، ولكل الشخصيات الذين أدلوا بدلوهم لاظهار الحقائق التي لفها النسيان لذوي الذاكرة الضعيفة، ورداً على فقهاء الحكومات الذين زوروا تاريخ الشعوب وشوّهوا الحقائق عمداً، حتى بات الأمر وكأن هذا الواقع المر الذي نعيشه هو الحقيقة المطلقة، واقدم اعتذاري للشخصيات التي لم أتناول مداخلاتهم، وذلك بسبب أن يخرج العمل، ليتلاءم مع الغاية المنشودة.

أخيراً، أود الإشارة بأني كتبت كلمتيّ كورد وكوردستان في هذا العمل حسب الإملاء الكوردي.

---

* من قصيدة الشاعر الفلسطيني محمود درويش بعنوان ــ كوردستان ــ كتبها ونشرت ضمن مجموعته أوراق الزيتون ، ونشرت في جريدة التآخي عام 1968 م .
يقال بأن الشاعر أظهر ندمه على كتابة هذه القصيدة وحذفت من الديوان في طبعته الثانية .

عوني الداوودي

انصفوا شعباً ناصركم دوماً،
وهو يتعرض اليوم للإبادة

الدكتور نوري طالباني

وصف باحث عراقي في تقديمه لكتاب عن كركوك نشر في بغداد عام 1947 "إنها عروس كوردستان"(1). ويعني ذلك بالنسبة لنا أنها كانت وستظل تبقى مدينة التآخي القومي بين الكورد والتركمان والآشوريين والعرب الذين يعيشون فيها بوئام، قبل أن تمتد إليها أيادي العنصرية البغيضة وتبعث فيها فساداً وتدميراً. نعم، كانت كركوك كوردستانية حتى قبل أن تكون عاصمة لولاية شهرزور في العهد العثماني. دّون لنا هذه الحقيقة شاعر كركوك الخالد الذي نظم الشعر باللغات الكوردية والتركية والفارسية والعربية منذ أكثر من قرن، يقول الشيخ رضا طالباني في بيت شعر له باللغة التركية:

"موصل أولده ولايت، نافع أفندي والي
ويل لكم رعية، كول باشوه أهالي".(2)

بمعنى أن الموصل أصبحت مركزاً للولاية "بعد كركوك" وأصبح "نافع أفندي" والياً عليها، وكان يعرفه شاعرنا الكبير عندما كان والياً في كركوك، وكان معروفاً بالقساوة والفساد، ثم يخاطب أهالي ولاية شهرزور محذراً إياهم من الوضع الذي آلت إليه أحوالهم ويقول:

"ويل لكم فقد فقدُ طمرت رؤوسكم بالطين جراء ذلك".

وكان شمس الدين سامي مؤلف الموسوعة العثمانية المشهورة (قاموس الإعلام) قد ذكر في مؤلفه المنشور عام 1898، ولدى تطرقه لكركوك: "إنها تقع ضمن ولاية الموصل التابعة لكوردستان وعلى بعد 160كم من الجنوب الشرقي لمدينة الموصل، وهي مركز آيالة (سنجاق) شهرزور ولها من النفوس 30000 ألف نسمة، وفيها قلعة و36 جامعاً ومسجداً و7 مدارس و15 تكية وزاوية و12 خاناً و1282 دكاناً و8 حمامات"(3) وعند إشارته للحالة الأثنية في المدينة ذكر: "إن ثلاثة أرباع الأهالي هم من الكورد والبقية من الترك والعرب وغيرهم، ويقيم في المدينة أيضاً 760 يهودياً و460 كلدانياً".(4)

كانت كركوك، أو بالأحرى نفطها، سبباً أساسياً لالحاق ولاية الموصل العثمانية بالدولة العراقية الحديثة التي استحدثتها وزارة المستعمرات البريطانية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى. وأقرّ بعض الكتاب العرب هذه الحقيقة وكتبوا بوضوح أنه لولا الجهود التي بذلها الإنكليز لما أصبحت ولاية الموصل جزءاً من العراق. هذا ما كتبه المرحوم عبد الرحمن البزاز قبل قرابة نصف قرن من الزمان، وهذا ما يردده الآن بعض الكتاب المعاصرين في قولهم كان للإنكليز مصالح في العراق، وكان للعراقيين مصالح عند الإنكليز". تركزت المصالح الإنكليزية بوجه خاص في نفط كركوك حيث أدركوا أنه لا يمكن إيصاله إلى الغرب إلا عبر أراضي الدولة العراقية التي أنشأوها عام 1921، فألحقوا ولاية الموصل بها عام 1926 لذلك تم مدّ خطين لأنابيب النفط من كركوك إلى مينائي حيفا وطرابلس على شواطئ البحر المتوسط عام 1935، ليتم عبرهما شحن نفط كركوك إلى أوربا وأمريكا. أما مصالح الطبقة الحاكمة العراقية التي فرضها الإنكليز على الشعب العراقي، فكانت تتمثل في هيمنتها على هذا الكيان العراقي الجديد واستنزاف ثروات كوردستان من النفط وغيرها "من أجل إقامة نهضة سياسية وثقافية وعمرانية واقتصادية وتعليمية"(5). أما الحكام الذين تسلطوا على رقاب الشعب العراقي، وخاصة منذ بداية الستينات، فقد انهمكوا باستخدام موارد هذه الثروة البترولية الهائلة في تدمير كوردستان وحرق قراها وقصباتها وطرد أبنائها من مدنهم، ثم جلب آلاف الأسر العربية من وسط وجنوب العراق لاستيطانهم فيها. إن ما يقوم به النظام العراقي في منطقة كركوك وفي مناطق أخرى من كوردستان لا تزال خاضعة لسيطرته وهيمنته، لا يختلف في شيء عن تلك الممارسات التي لجأت إليها

ولا تزال السلطة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأود أن أخاطب ضحايا الاضطهاد الإسرائيلي في فلسطين، إن من يُمارس هذه الجرائم البشعة بحق الشعب الكوردي، لا يمكن أن يكون حليفاً لكم ولا نصيراً لقضيتكم العادلة، فقد فاقت جرائم النظام العراقي في كوردستان العراق جرائم حكام إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ أباد خلال فترة قصيرة 779 قرية كوردية عامرة في منطقة كركوك وحدها، بما فيها من مساجد ومدارس ومراكز صحية بسيطة، وهذا النظام لا يزال مستمراً في طرد الكورد والتركمان من ديارهم ويجبرهم على تغيير هويتهم وقوميتهم إلى العربية فيما لو أرادوا البقاء، ولو في مكان بعيد في جنوب العراق.

لقد ناصر الكورد دوماً قضايا العرب في فلسطين وفي البلدان العربية الأخرى عندما كانت شعوبها تناضل من أجل حريتها واستقلالها، فمتى يناصر المثقفون العرب الكورد في نضالهم من أجل البقاء في ديارهم التي عاشوا فيها منذ قرون وقرون، لتظل راية الاخاء العربي ـ الكوردي خفاقة ولا تتعرض للانتكاس؟ إذ بسكوتهم عن ادانة سياسة التعريب في كوردستان، بضمنها منطقة كركوك الخاضعة لسلطة النظام العراقي، يساهمون في إنهاء هذه العلاقة التاريخية.

الهوامش:

1- عبد المجيد فهمي حسن، دليل مشاهير الألوية العراقية، الجزء الثاني الخاص بلواء كركوك، تقديم محمد عباس الصالح، مطبعة دجلة، بغداد 1947، ص هـ .

2- ذكر هذا البيت الكاتب التركماني المحامي عطا ترزي باشي في كتابه باللغة التركمانية، كركوك شاعرلر ج22 ص144.

3- شمس الدين سامي، قاموس الإعلام (اللغة التركية العثمانية) مطبعة مهران، استانبول1315هـ 1898 م راجع أيضاً مؤلفنا، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، الطبعة الثانية، لندن 1999 ص22.

4- شمس الدين سامي، المصدر السابق.

5- مصطفى محمد، العراق بين حنين الماضي ولغة الحاضر، جريدة (المؤتمر) العدد 246 في 19 آذار 2001.

كركوك وسياسة التعريب

عوني الداوودي

تعتبر كركوك واحدة من المدن القديمة التي أنشئت خلال فترة ازدهار حضارة وادي الرافدين ـ بيث نهرين ـ حيث يعود تاريخها إلى العصور الغابرة وتشهد قلعتها المنتصبة على الجانب الشرقي من نهر " خاصة " داخل المدينة على ذلك، وتشير الدلائل التاريخية بأن الكوتيين على الأرجح هم الذين وضعوا اللبنات الأولى لبناء هذه المدينة، حيث أثبتت الحفريات الأريكولوجية بأنه كانت هناك مدينة تعرف بـ "آربخا أو أرنجا أو آرفا"، وتؤكد هذه الحقيقة دائرة المعارف الإسلامية حيث وردت فيه حول مدينة كركوك. أن كل من " S . H . Gadd "جاد " وسدني سميث " Sidney Smith " يعتقدان بأن كركوك الحالية هي نفس المدينة التي كانت تعرف بـ "آربخا".

يذكر العلامة توفيق وهبي، بأن: "كركوك مدينة قديمة، وهي أقدم ذكراً في المسمارية من مدينة أربيل، وأقدم ما لدينا من المعلومات الخاصة بكركوك، هو ما جاء في التقويم الجغرافي المشهور، عن ممتلكات " سرجون " " سركون " الأكدي (2530 - 2473 ق. م تقريباً) ففي التقويم المذكور نجد اسم بلاد "أربخ" بين أسماء أخرى كـ "الآشورية، اللولوبي، الكوتيوم، والأكد .... إلخ. وقد شخصت أربخ بمدينة كركوك"(1) .

وجاءت التسمية نفسها "آربخا لمدينة كركوك في كتاب "فاتحة انتشار المسيحية في إمبراطورية الإيرانيين (ميسوبوتاميا) 100 - 537 "(2) .

وجاء في العراق قديماً وحديثاً، للمؤرخ عبد الرزاق الحسني، بأن "سردنابال" ملك الآشوريين هو الذي أنشأ هذه المدينة مستنداً إلى بعض المصادر السريانية. في حين يذهب الدكتور شاكر خصباك في كتابه "الكورد والمسالة الكوردية" إلى أن الكوتيين هم الذين شيدوا هذه المدينة، وجاء أيضاً في كتاب " لمحات تاريخية" لليلى نامق بأن الكوتيين عاشوا في هذه المدينة واتخذوا من مدينة " آربخا " مركزاً لهم (3) .

ومن خلال تتبعنا لمنشأ وتطور المدينة "آربخا" نصل إلى تأييد القول الذي يؤيد تشييدها من قبل الكوتيين.

حيث سجل "تكلت ـ نزت" الأول، الملك الآشوري (1255 - 1218 ق.م) أنه فتح بلاد " أربخ"، **وكان أول ملك آشوري استولى عليها.** ثم وقعت بعد ذلك بيد الملك العيلامي "شهلك ـ أنشنك" (1165 - 1151) (4).

تجد في مدونات التاريخ هنا وهناك من يقول بأن السومريون أطلقوا على كركوك إسم"كاركوك"، وهذه الكلمة هي في الأصل، كلمة مركبة من ـ كار ـ بمعنى العمل، و ـ كوك ـ بمعنى الشديد أو المنتظم، ويعني العمل المنتظم أو الشديد، وتجدر الاشارة بأن هاتين الكلمتين متادولتين في اللغة الكوردية إلى يومنا هذا.

كانت كركوك جزءاً من الإمبراطورية الميدية التي تحالفت مع البابليين وأسقطوا الإمبراطورية الآشورية، وكانت تسمى عند الميديين بـ كي ره ك، أما عند الساسانيين فكانت تسمى بـ كه رمه كان، أي البلاد الحارة. وفي المصادر السريانية، كانت كركوك تسمى بـ بيث كرماي، ولما استطاع السلوقيون (نسبة إلى سلوقس أحد قواد الإسكندر) من بسط سيطرتهم على أجزاء من بلاد الرافدين، كانت كركوك واحدة من المدن التي احتلوها، فصارت شهرتها بعد ذلك بـ (مدينة سلوقس) لكن الأستاذ كريم زند يذكر بأن المدينة كانت تسمى (قلعة سلوقس)(5) .

وحسب المصادر الآرامية فإن كركوك كانت تسمى بـ (كرفا بيث سلوقس) أي (مدينة السلوقيين).

يذكر الأستاذ جرجيس فتح الله المحامي: "أثبتت الحفريات الاريكولوجية قطعاً بأنه كان في الألف الثاني قبل الميلاد، مدينة تعرف بـ (آرفا) أو (آرنجا) أو (أربخا)"(6).

وفي العهد الملكي عندما أنشيء حي جديد لعمال شركة النفط في كركوك، أطلقت بلدية كركوك إسم (آرفا) نسبة إلى ذلك الإسم التاريخي، على هذا الحي الجديد وتداولت إلى عرفة الحالية.

ذكر هيرودتس في حدود 450 قبل الميلاد، النار الأزلية التي تنبعث من جوف الأرض في المنطقة التي تعرف اليوم بكركوك، وكان السكان المحليون يحفرون بأدوات بدائية، ويستخرجون منها المادة التي تُعرف اليوم بالنفط للاستعمال المحلي. ويذكر التاريخ بأن نبوخذ نصر البابلي قد رمى بقسم من السبايا اليهود في تلك النار الازلية.

لكن العلامة توفيق وهبي يرى بأن إسم كركوك مشتق من (كه ره ك ـ القلعة). وهذا يدل على أن قلعة كركوك قديمة، قدم تاريخ المدينة.

أما الأثريان العراقيان باقر طه وفؤاد سفر، ويعاضدهما الدكتور جمال رشيد، يذكران: "إن إسم كركوك له صلة بكلمة (كركر)، وهذه الكلمة كردية، مأخوذة من طقطقة النار، والنور المنبعثة منها، لكن بابا كركر الاسم الحالي الذي يطلق على حقل النفط القريب من المدينة، وهي كلمة كوردية ومعناها (الأب النوراني) .

تطور إسم المدينة في العهد الإسلامي إلى (كرفيني)، وكانت جزءاً من الدولة العباسية أبان حكمهم.

عرف من خلال الرُقم المكتشفة في قرية (ته ركلان) التي تبعد عن كركوك بحوالي 12 كم، بأن كركوك كانت جزءاً من بلاد الكاشيين (عند بعض المؤرخين أنهم أجداد الكورد الحاليين) الذين استولوا على بابل وحكموها في حدود 1600 قبل الميلاد (7).

دارت حروب طاحنة على أرض كركوك على مدى تاريخ المدينة. فقد غزاها تيمورلنك في العام 1403م، حينما كانت كركوك مركز الإمارة الجلائرية الكوردية، برئاسة الأمير أحمد الجلائري ودمرها تدميراً كاملاً، وكانت الإمارة الجلائرية قد تأسست في حدود العام 1100م(8).

كما دارت عليها بعدئذ حروب دموية بين الإمبراطورية العثمانية السنية والإمبراطورية الصفوية الشيعية/القزلباش، استطاع الشاه طهماسب من بسط سيطرته عليها في العام 1529م، لكنه لم يسند حكم المدينة إلى القزلباش كعادتهم ، بل أسند حكمها إلى صوفية الكلهور الكورد وبقيت تحت تصرفهم حتى عام 1555م، حيث استطاع العثمانيون من ارجاع سيطرتهم على كركوك من خلال تسوية مع الصفويين، عرفت بمعاهدة آماسيا .

لم يعمد المحتلون سواء من العثمانيين أوالصفويين، ترحيل سكانها الأصليين من الكورد والقلة المتبقية من المسيحيين بعد المذابح التي أوقعها بهم تيمورلنك، والاضطهاد الذي عانوا منه على يد القبيلتين التركمانيتين: القره قوينلو، والآق قوينلو، خلال فترة حكمهم القصيرة بعد اجتياح تيمورلنك لها، بل شجعوا رعاياهم من الأتراك العثمانيين، والأذربيجانيين الصفويين للاستقرار فيها، وخاصة بمحاذاة الخط التجاري بين الأناضول وإيران الممتد من تلعفر، الموصل، أربيل، آلتون كوبري، كركوك، داقوق، وكفري، ومن ثم خانقين ومندلي، حتى كرمنشاه داخل الحدود الإيرانية، المعروف بأن هذا الخط التجاري يقع ضمن جغرافية كوردستان لحماية هذا الطريق من هجمات الكورد لها، وإنشاء بيوت راحة القوافل ـ الخانات ـ وهذا يفسر لنا وجود التركمان في هذه المناطق.

أما بالنسبة لدراسة سكان كركوك العرقي، فيتبين لنا مما تقدم بأن الكورد قد سكنوا هذه المنطقة منذ قديم الزمان، وبالرغم من وجود بعض القوميات الأخرى التي سكنت المنطقة، فالكورد كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة على الدوام. لنترك الإحصائيات هي التي تفصح، وسوف تتبين لنا الفظائع التي أُرتكبت بحق الكورد، وخاصة من خلال سياسة التعريب المقيتة التي مارستها الحكومات المتعاقبة على حكم العراق سواء في العهد الملكي، أم لاحقاً أبان الحكم الجمهوري.

قدر المهندس الروسي يوسف جيرنيك الذي زار كركوك ضمن جولته في كوردستان خلال 1872 ـ 1873م، لدراسة إمكانية الملاحة النهرية في حوضي دجلة والفرات وروافدهما، ونشر فيما بعد عام 1879م نتائج رحلته ودراسته في المجلد الرابع من نشرة القفقاس للجمعية الملكية الروسية.

قدر سكان كركوك في ذلك الوقت بـ (12 ـ 15) ألف نسمة، وأكد بأنه وباستثناء (40) عائلة أرمنية، فإن باقي السكان هم من الكورد.(9)

في المجلد الخامس من موسوعة الإعلام المتكون من ستة مجلدات للعلامة الشهير شمس الدين سامي، الذي ألف هذه الموسوعة القيمة في العام 1314 هـ ـ 1896.م باللغة التركية طبعة إسطنبول يذكر في الصفحة 3842: "كركوك بأنها من المدن الكوردية الكبيرة، المسكونة من قبل الكورد، التي تقع في قلب كوردستان" كما أشار بأن ثلاثة أرباع سكانها من الكورد والباقي من الترك وأقوام أخرى (10).

كما أشارت إحصائية لجنة عصبة الأمم في زيارتها للمنطقة على أثر الصراع الدائر آنذاك حول عائدية ولاية الموصل بين العراق وبريطانيا من جهة والحكومة التركية من جهة أخرى إلى أن التوزيع السكاني لمدينة كركوك من الوجهة القومية، هو كما مبين أدناه :

(احصائية لجنة عصبة الامم في عام 1925)

القومية	عدد السكان	النسبة المؤية
الكورد	**87,500**	**63 % من سكان المدينة**
التركمان	**26,100**	**19 % من سكان المدينة**
العرب	**25,250**	**18 % من سكان المدينة**

(احصائيات الحكومة العراقية عام 1925)

القومية	عدد السكان	النسبة المؤية
الكورد	**81,400**	**59.5 % من سكان المدينة**
التركمان	**28,741**	**21 % من سكان المدينة**
العرب	**26,625**	**19.5 % من سكان المدينة**

لا يمكن التعويل على الإحصائيات التركية، وذلك للتزوير الفاضح والمكشوف، والأرقام الفلكية التي قدمتها لعدد نفوس الترك، فمثلاً ذكرت بأن هناك أكثر من ثلاثين ألف تركي في مدينة السليمانية بينما الحقائق التاريخية تذكر لنا بأنه لا يوجد هناك تركي واحد في مدينة السليمانية الكوردية الصرف(*)

أما الإحصاء الذي ورد في كتاب "دوو ته قه لاي بى سود" (محاولتان غير مجديتان) للمؤرخ محمد أمين زكي بك، الذي كان وزيراً للمواصلات أبان الحكم الملكي في العراق، والكتاب عبارة عن مذكرتين بعث بهما محمد أمين زكي إلى الملك فيصل الأول يعرض فيهما الوعود التي قطعتها الحكومة الملكية في عصبة الأمم آنذاك، مقابل إلحاق جنوب كوردستان بالعراق العربي المنشأ حديثاً، والذي يتمثل بإدارة كوردستان العراق من خلال الكورد أنفسهم، وأن تكون اللغة الرسمية في كوردستان هي اللغة الكوردية، ونسبة الموظفين الكورد في المناطق الكوردية بحسب عدد السكان الكورد، ويتناول مجمل أوضاع الكورد وكوردستان.

وما يهمنا هنا هو كركوك، وحسب الإحصاء الذي ورد في الكتاب في حدود عام 1930، هو كالآتي:

"يشكل الكورد في محافظة كركوك 51%، والتركمان 21,5%، والعرب 20%، كلدان، آشوريين، سريان، يهود، أرمن، وغيرهم 7,5%".

لاحظ هنا تزايد عدد القوميات الأخرى على حساب عدد الكورد قياساً مع ما جاء في موسوعة الاعلام للعلامة شمس الدين سامي.

وبرجوعنا الى فترة العهد الملكي في العراق نلاحظ بأن غالبية النواب الذين مثلوا كركوك في البرلمان العراقي كانوا من الكورد فمثلاً، كان رئيس عشيرة الداوودة الكوردية " دارا بك " هو من أوائل النواب المنتخبين عن كركوك ليمثل المدينة في المجلس التأسيسي عام 1924.

ومن الجدير بالذكر أيضاً بأن أول محافظ " متصرف " لهذه المدينة هو الشخصية الكوردية ـ أمير اللواء ـ فتاح بن سليمان باشا المعروف بـ " (فتاح باشا) عين على أثر تأليف الحكومة العراقية ، متصرفاً للواء كركوك في 15 آب 1921 فشغل المنصب نحواً من أربعة أعوام إلى سنة 1924 " . [1]1

وفي شباط عام 1937 أنتخب أحمد الكركوكلي نائباً عن كركوك في مجلس النواب وجدّد انتخابه في كانون الأول (ديسمبر) 1937 .

وفي أعوام 1935- 1939 أنتخب فائق طالباني نائباً عن كركوك . كما أنتخب الشيخ عبد الوهاب بن الشيخ حميد بن عزيز طالباني في أعوام 1943 - 1948 . وكذلك بالنسبة للشخصية الكوردية " أمين رشيد آغا من رؤساء قبيلة هموند عام 1939. وانتخب محمد سعيد قزاز عام 1953 نائباً عن كركوك. ويشير المحامي والمؤرخ المعروف عباس العزاوي " بأن أمين رشيد آغا الذي جاء ذكره أعلاه أنتخب نائباً عن كركوك في أعوام 1940-1947". [2]2

سياسة التعريب

إن أولى محاولات تعريب كركوك بدأت في العهد الملكي، عندما بادرت وزارة ياسين الهاشمي لتوطين عشيرة العبيد وجلبهم من ديالى واسكانهم في سهل الحويجة بحجة نزاعهم مع عشيرة العزة في ديالى، ومن ثم جلب عشيرة الجبور الرحالة، وتوزيع الأراضي عليهم بعد انشاء مشروع ري الحويجة، وتعيين خبراء زراعيين لارشادهم وتعليمهم مهنة الزراعة، بهدف توطينهم نهائياً في تلك الربوع، لزيادة العنصر العربي في محافظة كركوك، وقد أعطت هذه السياسة ثمارها بعد سنين، بعدما نتأمل احصائية عام 1957م، الذي نرى بوضوح زيادة العنصر العربي على حساب الكورد. وحسب الاحصاء شكل الأكراد 48% بنقصان 3% قياساً بعام 1930م، حين كتابة المذكرتين التي ذكرتهما أعلاه، وزيادة نسبة العنصر العربي إلى 28,5%، وكانت نسبة التركمان 21,5%.

(*) للمزيد راجع البحث الموسوم- التنوع الاثني لسكان كركوك خلال قرن (1850-1958)- للدكتور جبار قادر

[1]1 ــ مير بصري ، أعلام الكورد ، الطبعة الأولى ديسمبر 1991

[2]2 ــ عشائر العراق ، الجزء الثاني ص79

لم نلحظ سياسة مبرمجة لتعريب منطقة كركوك بعد ثورة 14 تموز، أي خلال فترة حكم الزعيم عبد الكريم قاسم. لكن كركوك شهدت سياسة تفرقة واضحة بين سكان كركوك من الكورد والتركمان، خلال فترة قيادة ناظم الطبقجلي للفرقة الثانية في كركوك، وكانت هذه السياسة المنحازة كلياً للتركمان واضحة من خلال التقارير والرسائل التي كان يرسلها قائد الفرقة الثانية إلى وزارة الدفاع، وإلى مديرية الاستخبارات العسكرية، وإلى رئاسة أركان الجيش، متهماً الكورد بالانفصال. وفي اعتقادي أن تلك التقارير غير صحيحة، ولعبت دوراً غير قليل لدق الإسفين بين قيادة الحركة التحررية الكوردية والزعيم عبد الكريم قاسم.

أما المرحلة الثانية لتعريب كركوك، فقد بدأت مع استلام البعثيين الحكم بعد انقلاب شباط عام 1963م، لكن سياسة التعريب هذه المرة أخذت شكلاً أكثر خطورة من سابقتها، وذلك بترحيل وتهجير سكان القرى الكوردية في ضواحي المدينة، وبلغت القرى المدمرة والمرحّلة حوالي33 قرية كوردية، وفي المقابل تم توزيع وتمليك تلك الأراضي إلى العشائر العربية، وتسليحهم وانشاء الربايا العسكرية على المرتفعات القريبة من تلك المناطق بهدف حمايتهم " لا يسع المجال هنا لذكر أسماء جميع القرى، وممارسات انقلابيي شباط 1963م الشوفينية في كركوك مدار بحثنا" .

في ناوبردان حيث كانت الجولة الأولى من مفاوضات عام1970م، دار الحديث حول المنطقة التي سيشملها الحكم الذاتي وحدودها. فانبرى عبدالله سلوم السامرائي قائلاً إن كركوك عربية، فبادره بالقول الزعيم الوطني ملا مصطفى البرزاني، قائلاً: "من أنت لتقول كركوك عربية"، ونهض البارزاني وهمّ بالخروج، وهو يقول: "لا يضمني مجلس فيه هذا الشخص"، وتشبث به الحاضرون، ولم يعد إلا بعد اصراره على خروج السامرائي من قاعة الاجتماع، فتم له ذلك ثم جرت المصالحة، واتفق الجانبان على عدم الاعتراف بأي تواجد سكاني حصل في المناطق المذكورة بعد إحصاء 1957م السكاني العام، والقصد الأساس منه تحديد هوية كركوك دون ذكرها بالاسم (11).

أما بعد انقلاب 17 تموز 1968، فقد أخذت سياسة التعريب لمحافظة كركوك أبشع صورةٍ لها، وأكثرها خبثاً، حيث بدأت السلطات بتغيير واقع المدينة القومي ذات الأغلبية الكوردية من عدة جوانب، وعلى مراحل حسب خطة مدروسة، وتم تنفيذها باتقان ـ ولم يسدل الستار بعد على فصول تلك السياسة ـ.

إذا كان العثمانيون الأتراك، والصفويون الأذربيجانيين، قد شجعوا رعاياهم للهجرة والمكوث في ربوع تلك الديار. وإذا كانت الحكومات في العهد الملكي عمدت إلى توطين العشائر العربية الرحالة ـ الجبور، والعبيد ـ في سهل الحويجة. وإذ مارس انقلابيو شباط 1963م ترحيل وتهجير القرى المحيطة بالمدينة، فإن الانقلابيين الجدد في 17 تموز 1968م بدأوا بتطبيق سياستهم المبرمجة لتعريب كركوك، التي لم تشهد المنطقة لها مثيلاً على مر التاريخ، فتم أولاً نقل موظفي الأحوال المدنية وجيء بغيرهم، وقد زودوا بتعليمات معينة حول العبث بسجلات النفوس وتزويرها(12). وتغيير الأسماء التاريخية للأحياء والمناطق إلى أسماء عربية، وترحيل السكان الأصليين للمدينة من الكورد، وجلب المواطنين العرب من وسط وجنوب العراق واسكانهم محلهم، وسلخ الأقضية ذات الأغلبية الكوردية من المحافظة والحاقها بمحافظات أخرى بعيدة عنها، وتهديم الأحياء الكوردية بحجة فتح شوارع جديدة، وبناء أحياء سكنية جديدة للوافدين: "كما كان النظام يطلق عليهم"، في قلب الأحياء الكوردية، فمثلاً تم تدمير حوالي 2000 منزل يقطنها أكراد في حي الشورجة الكوردية الصرف، وتعويضهم بمبالغ رمزية لا تكاد تكفي حتى لشراء قطعة أرض سكنية أخرى، وإن استطاع أحدهم شراء قطعة أرض، فالأوامر الصادرة من أعلى السلطات كانت تمنع حصولهم على حق التمليك (الطابو) وعدم إعطاء تراخيص البناء من البلدية لهم، حسب القوانين المتبعة مع باقي أجزاء العراق.

وفي المقابل كان يمنح "عشرة آلاف دينار"* للعربي الذي ينقل سجل نفوسه من مسقط رأسه إلى كركوك مع قطعة أرض سكنية وتوظيفه في دوائر الدولة، وأغلبهم من أفراد شرطة الأمن والاستخبارات، وحصوله بشكل روتيني على القرض العقاري بفوائد رمزية من أجل البناء والسكن في كركوك، ناهيك عن الامتيازات التي يحصل عليها باعتباره مواطن درجة أولى. وسمي هؤلاء من قبل سكان كركوك بـ جماعة العشرة آلاف.

---

* كان الدينار العراقي في تلك الأيام يساوي 3،3 دولار

وفعلاً تم بناء دور وأحياء جديدة في قلب الأحياء الكوردية مثل: حي رحيم آواه، الذي غير إسمه إلى حي الأندلس، إسكان ، إلى حي المثنى، وشورجة أيضاً إلى حي قتيبة، وفي الأحياء الكوردية الأخرى مثل إسكان، إمام قاسم، وفي ساحة الطيران، وغيرها، وتمليكها للمستوطنين.

بلغت الدور السكنية التي شيدت للوافدين من وسط وجنوب العراق حوالي 51000 ألف دار وقطعة أرض سكنية لغاية بداية الثمانينيات، وزعت على المناطق الكوردية داخل المدينة وضواحيها وبأسماء عربية مثل حي المثنى، البعث، الواسطي، الاشتراكية، غرناطة، الحجاج، الحرية، العروبة، دور الأمن، حي قتيبة، حي الشرطة، ودور العمل الشعبي، وأخرى كثيرة غيرها.

وخلال عشرين سنة فقط ما بين احصائية 1957م، وحصائية 1977م، حصل تغيير كبير لواقع السكان، وبموجب احصاء عام 1977م، يتبين لنا التغيير الذي حصل، فقفز عدد العرب من 28,5% إلى 44,4% وتناقص عدد الكورد إلى 37,33% وكذلك للتركمان، وبلغت نسبتهم 16,31%.

كل هذا كان يجري متزامناً مع ترحيل وتهجير القرى المحيطة بالمدينة تحت ذريعة ملاحقة (العصاة) البيشمركة. ومن أجل اكمال ما خطط لتغيير الواقع القومي لمحافظة كركوك بدأت المرحلة التالية: وهي تتمثل بعملية تقطيع أوصال المدينة ، وسلخ الأقضية الكوردية الملحقة إدارياً بكركوك تاريخياً، والحاقها بمحافظات بعيدة عنها، مثلما حدث لقضاء طوز خورماتو التي تبعد عن كركوك حوالي 70كم، لتلحق بمحافظة تكريت التي تبعد عنها بحوالي130كم، كما سلخ أيضا من جسد محافظة كركوك قضاء جمجمال الكوردية الصرف لتلحق بمحافظة السليمانية، وقضاء كفري لتلحق بالسليمانية، وقضاء كلار إلى محافظة ديالى، وذلك من أجل تقليل نسبة الكورد في المحافظة، أما الأقضية الثلاث المتبقية، قضاء الحويجة، وآلتون كوبري، ومركز قضاء كركوك، كانت قد عربت منذ زمن بعيد.

فقد نتجت عن هذه السياسة الشوفينية من ترحيل وتهجير العائلات الكوردية التي بلغت 37726عائلة ذهبت معظمها ضحايا مسالخ الأنفال السيئة الصيت، وأن حصيلة التدمير للقرى الكوردية بلغت779 قرية، 493 مدرسة،598مسجداً،40مستوصفاً(13)، هذا فقط إلى منتصف الثمانينيات.

وبالرغم من الهزيمة النكراء التي ألحقت بالنظام العراقي بعد حرب الخليج الثانية "حرب تحرير الكويت"، وخسائره البشرية والمادية التي لا تعد ولا تحصى، وشل مؤسسات الدولة، فقد استمر التعريب بعد ذلك، وبصورة أكثر شوفينية، فما بين الأعوام1991ـ 2000، بلغت العائلات الكوردية المهجرة إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الكوردية15735عائلة، بلغ عددهم 93419 إنساناً(14)، كما زار نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، نائب القائد العام للقوات المسلحة عزت الدوري كركوك في 10 - 9 - 2000، وأكد على اجراء مسح نهائي لمحافظة كركوك للسكان غير العرب في لقائه محافظ كركوك الفريق صباح نوري علوان وتخييرهم بين تغيير قوميتهم إلى العربية أو الرحيل عن كركوك(15)، وهذا يؤكد بأن سياسة تعريب كركوك صادرة من أعلى الجهات في الدولة العراقية، وهي التي تتحمل المسؤولية مباشرة للتغيير الذي حصل ويحصل لمدينة كركوك، وهي تدخل ضمن سياسة التطهير العرقي، وهي جريمة دولية Interanationa Crime لا تسقط بمرور الزمان. والعمليات مستمرة إلى حد كتابة هذه الأسطر.

المصادر والهوامش:

1ــ أصل أسم كركوك، بقلم العلامة الراحل توفيق وهبي . جريدة الاتحاد العدد 344 الجمعة 12ــ11ــ1999 السنة الثامنة.

2ــ فاتحة انتشار المسيحية في إمبراطورية الايرانين (ميزوبوتاميا) 100-537 جي . ب . أسمونس أستاذ الدراسات الإيرانية في جامعة كوبنهاكن، نقله إلى العربية وعلق عليه جرجيس فتح الله المحامي.

3ــ كركوك العراقية حاضنة قوميات وثقافات متعددة . رؤوف محمد الأنصاري، باحث في العمارة الإسلامية . جريدة الحياة العدد 13356 السبت تشرين الأول (أكتوبر) 1999.

4ــ توفيق وهبي ، مصدر سابق.

5ــ كركوك في ذاكرة التاريخ ــ الثقافة الجديدة العدد 245 ــ كريم ز ه ند.

6ــ زيارة للماضي القريب ــ جرجيس فتح الله المحامي.

7ــ نفس المصدر.

8ــ يذكر الدكتور نوري طالباني في الهامش (13) من كتابه الموسوم منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي: "تشير الإنسكلوبيديا التركي (باللغة التركية Turk Ansiklopedisi) المطبوعة في (أنقرة) عام 1972 ، في الجزء (20) منها، ص 495 ــ 499 إلى مهاجمة وتدمير تيمورلنك لمنطقة كركوك عام (803 هـ / 1403م) في عهد الإمارة الجلائرية الكردية وأن المنطقة وجميع القرى التابعة لها مع مدينة (طاووخ TAVUK) التي كانت مركزاً لها، قد دمرت تماماً في عهد أحمد جلايري الكردي . وتذكر أيضاً أن هذه الإمارة الكردية تشكلت في كركوك وحواليها عام 564 هـ من قبل (بابا أردلان) المنسوب إلى فخذ (ماموليMAMOLI) التابع لعشيرة (كوران) الكردية.

9ــ كركوك نصف قرن من التزيك والتعريب ــ الدكتور جبار قادر ــ الاتحاد العدد 260

10ــ موسوعة الأعلام ــ شمس الدين سامي ــ بدأ العلامة التركي المذكور بتأليف موسوعته هذه من العام 1889م إلى 1898م ، أما العام 1314 هـ ــ 1896 م فهي السنة التي ألف فيها الجزء الخامس من الموسوعة. (الفقرة المذكورة ترجمة سلام زندي عن التركية)

11ــ زيارة للماضي القريب، جرجيس فتح الله المحامي

12ــ نفس المصدر

13ــ منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي ــ الدكتور نوري الطالباني .

14ــ جريدة الشرق الأوسط ــ العدد 7745 الجمعة في 11 ــ 2 ــ 2000 م.

15ــ جريدة الحياة ــ العدد 13699 الموافق 13 ــ 9 ــ 2000 م.

التركيب الأثني لسكان كركوك
خلال قرن **(1850 – 1958)**

الدكتور جبار قادر

تعرضت كركوك خلال تاريخها الطويل لغزو العديد من القوى والإمبراطوريات التي حاولت فرض هيمنتها على هذه المدينة والمناطق التابعة لها لوقوعها على الطريق الستراتيجي الذي كان يربط شواطئ البحرين المتوسط والأسود بالخليج وطريق الحرير الذاهب إلى أواسط آسيا والصين.

وقد أقامت هذه القوى القلاع والمواقع العسكرية على طول هذا الطريق لحماية قوافلها التجارية وخطوط مواصلاتها العسكرية، ووضعت حاميات عسكرية فيها للدفاع عنها، والقيام بالحركات العسكرية ضد السكان الجبليين الذين كانوا يغيرون عليها وضد القوى المعادية لها، وقد أدركت هذه القوى ومنذ العصور القديمة الأهمية الاستراتيجية لكركوك وغيرها من القصبات الواقعة على هذا الطريق، وجرت محاولات عديدة من قبل الدول والإمبراطوريات المختلفة على إسكان رعاياها على طول هذا الخط وبخاصة خلال العصر الحديث، وقد نجم عن ذلك تنوعاً أثنياً لسكان كركوك والمدن والقصبات الواقعة على هذا الطريق.

من المعروف أن كركوك في حدودها الحالية التاريخية والجغرافية المعروفة كانت عبر قرون جزءاً من الكيان الكوردي. فقد كانت خلال القرون الأخيرة جزءاً من إمارة أردلان الكوردية، وقد كلف السلطان مراد الثالث أمير الموكريين عام 1583 بادارة أيالة شهرزور التي كانت كركوك مركزاً لها، وكانت تتبعها أربيل ومنطقة السليمانية الحالية، ومنذ أواخر القرن السابع عشر أصبحت ضمن ممتلكات الامارة البابانية التي حلت محل أردلان في الكثير من الأصقاع التي تعرف اليوم بكوردستان العراق، وكانت الامارة البابانية تضم في عصرها الذهبي: قه لاجولان، كركوك، أربيل، كوي، رواندوز، حرير، بانه، كفري، قره ته به، مندلي، بدره، داوده، عسكر، شوان، جه مجه مال، قره داغ، حتى نهر ديالى، سردشت، مه ركه، بشده ر، ماوه ت، آلان، كه لاله، جوارتا، سويل، فينك، قزلجه، قه ره حسه ن، قصرشيرين، وزهاو. وقد بلغت الأمارة درجة من السعة دفعت بـ " لونكريك" أن يسميها بامبراطورية السليمانية(1).

ولم تلاحظ حتى منتصف القرن التاسع عشر تأثيرات تذكر للعثمنة في كركوك وتوابعها رغم أنها أصبحت رسمياً ضمن ممتلكات الدولة العثمانية بموجب معاهدة "أماسيا" بين العثمانيين والصفويين عام 1555. أما القبائل التركمانية القزلباشية التي رافقت حملة الشاه عباس الصفوي عام 1623 - 1630 ثم حملات نادر شاه

الأفشاري خاصة خلال 1743 - 1746 على كركوك وأربيل والموصل والتي تخلف بعضها واتخذت من بعض السهول القريبة من كركوك والموصل مراعي لحيواناتها، فكانت تعادي الدولة العثمانية وتناصر إيران التي كانت الانتماءات المذهبية والعرقية والاجتماعية توحدها مع هذه القبائل.

ومع زوال آخر إمارة كوردية وهي الإمارة البابانية عام 1851 كنتيجة للسياسة الجديدة للباب العالي في كوردستان، إذ تخلت الدولة العثمانية عن سياستها التقليدية في كوردستان والتي كانت تتلخص بابقاء الأمور فيها بـأيدي الزعماء المحليين لقاء إعلان التبعية للسلطان وما يترتب على ذلك من ذكر اسمه في خطبة الجمعة وارسال المقاتلين للقتال إلى جانبه وارسال الهدايا والأموال سنوياً إلى البلاط العثماني، فقد تبنت سياسة جديدة تقوم على أساس بسط سيطرتها المباشرة على جميع الأقاليم الخاضعة لها. ولقد فتح سقوط إمارة بابان الآفاق أمام السيطرة المباشرة للدولة العثمانية في كركوك وغيرها، إلا أن نجاحات العثمانيين في عثمنة سكان كوردستان ومنها كركوك كانت لا تزال محدودة جداً حتى أواخر القرن التاسع عشر، إذ يبدو واضحاً من المصادر القليلة التي أشارت بصورة عابرة إلى التركيب القومي لسكان كركوك، أن الكورد كانوا لا يزالون يشكلون جمهرة سكانها الأصليين والأساسيين إلى جانب عدد آخر من العائلات المسيحية من الكلدان والأرمن وعدد آخر من اليهود (2).

لا توفر المصادر التاريخية المتوفرة معلومات وافية عن التركيب القومي لسكان كركوك وغيرها من المدن والقصبات الواقعة على هذا الطريق خلال العصور التاريخية المختلفة، ولكننا ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر نجد اشارات متفرقة في المصادر التاريخية إلى التكوين الأثني لسكان كركوك وغيرها، ومن الضروري أن نشير هنا إلى أنه لا يجب التعويل كثيراً على تلك الإشارات لأنها عبارة عن تخمينات لأناس لم يقضوا أحياناً سوى أيام معدودة في هذه المدينة أو غيرها من المدن الكوردية، بل لا يمكن أخذ الأرقام التي تعود إلى ما قبل إحصاء عام 1947 بجدية كبيرة لأنها تفتقر إلى الدقة والموضوعية، وتعاني الاحصائيات الرسمية إلى جانب شمولها على التشويه والتزييف فيما يتعلق بالتكوين الأثني للسكان من نواقص جدية؛ فقد ذكر مؤرخ الأدب الكوردي علاء الدين سجادي بهذا الخصوص بأن الحكومة العراقية طلبت في 19 - 11 - 1947من السكان البقاء في البيوت، وذلك لاجراء التعداد العام للسكان، ورغم أنه لم يخرج من البيت، لم يحضر أحد لتسجيله، ويتساءل: "إذا كان هذا هو حال العاصمة بغداد فكيف هي الحال في المناطق الأخرى وخاصة في الريف أو بالنسبة للقبائل الرحل يا ترى؟". ويؤكد بأنه عندما دقق في الأمر تبين له بأن أكثر من نصف مليون إنسان لم يسجلوا خلال تعداد عام 1947(3).

ومع ذلك ولالقاء بعض الضوء على هذه المسألة الشائكة لا بد من الرجوع إلى بعض المصادر التي أشارت إلى عدد السكان وتركيبهم الأثني في كركوك ولو بصورة عابرة.

إن من أقدم الاشارات في هذا المجال هو ما كتبه المهندس الروسي يوسيب (يوسف) جيرنيك الذي زار كركوك ضمن جولته العلمية خلال 1872 و 1873، لدراسة إمكانيات الملاحة النهرية في حوضي دجلة والفرات وروافدهما، ونشر نتائج رحلاته ودراساته فيما بعد في 1879 في المجلد السادس من نشرة القفقاس للجمعية الجغرافية الملكية الروسية. فقد قدر جيرنيك عدد سكان كركوك في ذلك الوقت بـ (12 - 15) ألف نسمة وأكد بأنه وباستثناء 40 عائلة أرمنية فأن باقي السكان هم من الكورد (4).

يبدو لي أنه وإلى حين قيام جيرنيك بزيارته لم تكن المصادر تشير إلى الموظفين العثمانيين وأفراد الحامية العسكرية العثمانية المستقرة في كركوك كجزء من سكان المدينة، بل اعتبروا غرباء عن المنطقة وبخاصة في المراحل الأولى من الوجود العثماني في كركوك، وكانوا يعودون في أغلب الأحوال إلى البلدان التي جندوا منها بعد انتهاء فترات خدمتهم باستثناء أفراد معدودين يتخلفون في العودة إلى مواطنهم، ويتخذون من هذه المدينة أو تلك موطناً جديداً لهم لأسباب اقتصادية أو اجتماعية. لذلك لم يشر المهندس الروسي المشار إليه أعلاه إلى وجود الترك أو التركمان في المدينة. كما يبدو بأنه اعتبر جميع المسيحيين من الأرمن بسبب عدم تمييزه بين الأرمن والكلدان ولمعرفة الروس بالأرمن في القفقاس أكثر من الكلدان والآثوريين وغيرهم.

مع سقوط إمارة بابان وتكريس سيطرة الباب العالي المباشرة على كركوك والقصبات الأخرى الواقعة على الطريق الاستراتيجي المذكور أخذت مظاهر العثمنة تظهر وتترسخ في كركوك، فبعد عقدين فقط من زيارة جيرنيك حدث تغيير ملحوظ في التكوين الأثني لسكان كركوك لصالح الترك أو التركمان فقد ذكر شمس الدين سامي في المجلد الخامس من "قاموس الإعلام"، الذي يعتبر موسوعة تاريخية وجغرافية عثمانية مهمة

في مادة كركوك بأنها: "مدينة تقع في ولاية الموصل بكوردستان، وتقع على بعد 160 كيلومتراً إلى الجنوب الشرقي من مدينة الموصل، وسط تلول عديدة متحاذية على ضفاف وادي أدهم وهي مركز سنجق شهرزور، يبلغ عدد نفوسها 30 ألفاً، وثلاثة أرباع سكانها من الكورد والبقية من الترك والعرب وغيرهم، وهناك 760 إسرائيلي و460 كلداني"(5).

تسارعت وتيرة هذه العملية خلال العقدين التاليين وبخاصة في عهد الاتحاديين الذي انتهجوا سياسة شوفينية بحق الشعوب غير التركية في الإمبراطورية العثمانية، وتتناقض الأرقام التي يذكرها الرحالة والكتاب الإنجليز إذ يذكر ميجرسون الذي بقي 16 يوماً فيها عام 1907 قضاها في إحدى خاناتها بوسط السوق الذي كانت تسوده اللغة التركية عن كركوك: "لا بد أن يكون عدد أهل المدينة 15 ألفاً على الأقل، إنها من المدن الكائنة على حدود كوردستان يتكلم أهلها ثلاث لغات، فالتركية والعربية والكوردية يتكلمها كل انسان، وتستخدم الأولى والأخيرة في الأسواق على اختلاف". ويؤكد (سون) على تواجد الكورد والترك والكلدان والسريان والتركمان والعرب واليهود والأرمن في المدينة وسيادة روح التسامح فيها وتمتع سكانها بحرية عظيمة وخلوّها من التعصب الديني والقومي، واعتبر اللغة التركية سائدة فيها إلى حد كبير، واعتبرها مشهورة بتركمانها وفواكهها ونفطها الخام (6).

وقد ناقش محمد أمين زكي آراء سون موكداً بأن الأخير يشير في كتابه بأن عدد التركمان في المدينة 13 ألف يقابلهم 5 آلاف كوردي و5700 مسيحي وألف يهودي (7). اعتبر محمد أمين زكي رأي سون هذا غير صحيح على الإطلاق، وإن الذي دفع به للوقوع في هذا الخطأ هو اعتقاده إن كل من يتكلم التركية في كركوك هو تركماني. فكورد كركوك وكلدانها وغيرهم يعرفون التركية أيضاً ويتحدثون بها. وأكبر دليل على خطل هذا التصور برأيه الاحصاء الذي قامت به بلدية كركوك عام 1930 والذي بلغ عدد سكان المدينة بموجبه 35 ألفاً كان 22 ألفاً منهم من الكورد و7 آلاف من التركمان وألف من المسيحيين وألفين من التياريين مع 500 أرمني 2500 من اليهود.

وكان سكان محلات إمام قاسم وآخي حسين وبولاق وآوجي وبيريادي من الكورد الذين كانوا يشكلون القسم الأكبر من سكان محلات جوقور والمصلى وجاي أيضاً (8).

رغم الاتفاق مع محمد أمين زكي في مناقشته للآراء التي أدلى بها ميجرسون في نهاية العقد الأول من القرن العشرين، إلا أن سيادة اللغة التركية في وسط المدينة وسوقها الرئيسة بالصورة التي شاهدها ميجرسون وكونت لديه ذلك الانطباع، تشير إلى حقيقة أن السياسات العثمانية خلال أقل من نصف قرن في المدينة كجعلها مركزاً لحماية عسكرية تركية وفتح المدارس والدوائر الأخرى فضلاً عن إسكان الموظفين العثمانيين وعائلاتهم، أخذت تعطي ثمارها وأدت إلى عثمنة، بل وتتريك جزء من السكان المحليين وبخاصة أولئك الذين ارتبطت مصالحهم بالدولة العثمانية. فقد كتب أدمونز يقول: "بقيت كركوك بلدة هامة من الناحية العسكرية ووضعت فيها حامية دائمية، كما أنها كانت موطناً مهماً يمد الحكومة العثمانية بالموظفين المدنيين والجندرمة موضع الاعتماد، وإلى هذا تعود أسباب التشكيل العنصري واللغوي للسكان، إن الأسر الأرستقراطية البارزة، هي إما تركية، وإما تعتبر نفسها تركية حتى وإن كانت كوردية الاصل". بينما يؤكد المستشرق الجورجي "البرت مينتيشاشفيلي"، بأن جزء من العوائلات الارستقراطية المتنفذة في كركوك من أصول كوردية رغم إنها كانت تسمي نفسها تركية ومن بينها النفطجيين واليعقوبيين والقيردار وغيرهم الذين ينتمون في أكثريتهم إلى عشيرة زه نكنه الكوردية، وكثيراً ما كان الكتاب الإنجليز يطلقون لفظة الترك على الموظفين المدنيين والعسكريين وأبناء الأرستقراطية الكركوكية".

من الجدير بالذكر إن هناك تفاوتاً كبيراً بين تقديرات الكتاب الذين تصدوا للحديث عن عدد سكان كركوك وتشكيلهم العنصري واللغوي قبل الحرب العالمية الأولى، ففي الوقت الذي قدر "هاي" عددهم بحوالي 30 ألفاً، أشار مارك سايكس بأن عدد سكان كركوك قبل الحرب العالمية الأولى بلغ 70 ألفاً في الوقت الذي لم يبلغ فيه عدد سكان مدينة كركوك حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحول كركوك إلى مركز لعمليات شركة نفط العراق سوى 69 ألف نسمة فقط (10).

وأول إحصاء قامت به دائرة رسمية في لواء كركوك بعد الحرب العالمية الأولى هو ما أشار إليه محمد أمين زكي في مذكرته المشهورة إلى الملك فيصل الأول في 20 كانون الأول 1930 والذي سماه بالإحصاء

الكيفي الذي قامت متصرفية لواء كركوك بإجرائه وكانت نسبة السكان في اللواء على أساس القومية كالآتي: الكورد51 %، التركمان 21,5 %، العرب 20 %، والأقوام الأخرى 7,5 % (11).

بينما أشار أدمونز في عام 1922 إلى أن عدد سكان المدينة كان يبلغ آنذاك 25ألفاً تقريباً ربعهم من الكورد ومعظمهم من التركمان والعرب والنصارى، في الوقت الذي أعتبر فيه الكورد كأوسع مجتمع قومي في اللواء ككل (12)، أي أنه يعتبر الكورد يشكلون الأكثرية المطلقة في اللواء في الوقت الذي يشكلون ربع سكان المدينة. رغم إن الأرقام التي أوردها أدمونز بعيدة إلى حد كبير عن واقع الأمور، إلا إن حصول تحول كبير في تناسب السكان على أساس القومية يشير إلى محاولات الإنجليز لزيادة السكان من غير الكورد والسماح للموظفين المدنيين والعسكريين العثمانيين بالاستقرار في المدينة مع عوائلهم وتكليفهم بمباشرة الشؤون الإدارية والتعليمية في المدينة.

وأثناء بروز مشكلة الموصل قدمت الأطراف المختلفة ذات العلاقة (تركيا وبريطانيا والعراق) أرقاماً متباينة عن التكوين الأثني لسكان الولاية بما فيها كركوك. فقد قدر الإنجليز في تقاريرهم المقدمة إلى لجنة عصبة الأمم عدد سكان كركوك حسب انتمائهم الأثني عشية الحرب العالمية الأولى كما يلي: الكورد 45 ألف، الترك 35 ألف، العرب 10 آلاف، المسيحيون 600 واليهود 1400 أي إن مجموع سكان اللواء حسب تقديراتهم كان 92 ألف نسمة، بينما قدر الجانب التركي عدد سكان اللواء بضعف ذلك الرقم، فقد كانت الأرقام التركية على الشكل التالي: الكورد 97 ألفاً، والترك 79 ألفاً والعرب 8 آلاف أي ما مجموعه 184 ألفاً (13).

هناك تفاوت كبير في تقديرات الطرفين ورغم ان الأتراك كانوا يحكمون عشية وأثناء الحرب العالمية الأولى هذه البلاد، ويفترض أن تكون لديهم الأرقام الدقيقة، إلا أنه من الصعب أن يركن المرء إلى التقديرات التركية لمحاولاتهم تقديم أرقام كبيرة عن العنصر التركي في الولاية ككل وكركوك على وجه الخصوص ورفع نسبة الأتراك على حساب العناصر الأخرى، فقد ذكروا على سبيل المثال في تقديراتهم وجود 32960 ألف تركي في السليمانية والتي لم يشكل الترك فيها باستثناء التواجد العسكري التركي البسيط خلال السنوات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية أكثر من صفر بالمائة، كان الطرفان الإنجليزي والعراقي يرفعان من نسبة العرب في ولاية الموصل بما فيها كركوك وذلك لدعم وجهة نظرهما، بينما حاول الترك رفع نسبة الأتراك في الولاية وفي كركوك بالذات بصورة مبالغ فيها، ولم يكن في صالح أي من الطرفين المتنازعين رفع نسبة الكورد مع ذلك اضطرا إلى الاعتراف بكون الكورد يشكلون الأكثرية المطلقة من سكان الولاية، فقد كان الكورد وفق التقديرات البريطانية 454,720 شخصاً مقابل 65,895 من التركمان و 185763 من العرب و62225 من المسيحيين و16865 من اليهود، أي ما مجموعه 785464 شخصاً، وضمت الأرقام الإنجليزية الرحل الذين كانوا يتنقلون في أرجاء الولاية، بينما كانت التقديرات التركية تشير إلى تواجد 281830 من الكورد في الولاية مقابل 146920 من الأتراك و43210 من العرب و31 ألفاً من غير المسلمين، أي ما مجموعه 503 آلاف شخص، ولم تتضمن الأرقام التركية 170 ألفاً من الرحل.

وشكك الإنجليز في التقديرات التركية واعتبروها قديمة وناقصة واعتبروها قائمة على أساس معطيات دوائر الجيش وأكدوا بأن العرب يشكلون ثلثي سكان مدينة الموصل، بينما شكل الترك حسب رأيهم 1\12 فقط من سكان الولاية، بينما أكد الأتراك بأنهم يحكمون البلاد منذ قرون وهم على اطلاع أكبر على أوضاع المنطقة وعدد سكانها واتهموا الإنجليز بإيراد تقديرات من شأنها خدمة مصالح العرب، فقد أكد الجانب التركي بأن الأكثرية الكوردية ـ التركية تشكل 85% من مجموع سكان الولاية، بل واعتبر أن الكثير من المتحدثين بالعربية هم "أتراك في الأصل ونسوا لغتهم أو يتحدثون اللغتين في آن واحد" كما زعم أن الكورد والترك ينحدرون من أصول واحدة(14). وفي الوقت الذي كانت الأطراف المتصارعة على ولاية الموصل تطعن في تقديرات وحجج بعضها البعض، كانت بعثة عصبة الأمم تشكك في دقة ومصداقية البيانات المقدمة من قبل جميع الأطراف إذ "وجدت أن البيانات المقدمة من قبل الأتراك وكذلك المقدمة من قبل الإنجليز بل وحتى بيانات الحكومة العراقية غير دقيقة وإن الحجج التي استندت إليها تلك الأرقام مشكوك فيها. فبينما تبالغ الحكومة التركية بعدد التركمان في الولاية، فإن الحكومة البريطانية لا ترى سوى إنهم يشكلون 8% من مجموع السكان، في حين تقل نسبتهم في البيانات العراقية عن 5 % من مجموع سكان الولاية، وكذلك كان التباين كبيراً فيما يتعلق بنسبة العرب التي تراوحت بين أقل من 9 % في ضوء البيانات التركية إلى نحو 24

% في البيانات البريطانية ونحو 21 % في تقديرات الحكومة العراقية، بينما كان التباين أقل في التقديرات الخاصة بالكورد فقد كانت نسبتهم 56/1 % من مجموع سكان الولاية وفق التقديرات التركية و56/1 % حسب البيانات العراقية و57،9% من مجموع السكان حسب التقديرات البريطانية(15). (لاحظ أدناه):

(سكان ولاية الموصل بحسب القومية)

القومية	البيانات التركية	البيانات البريطانية	البيانات العراقية
الكورد	%561	%57.9	%65.1
العرب	%8.6	%23.7	%20.9
التركمان	%29.2	%8.4	%4.8
المسيحيون	%6.1	%7.9	%7.7
اليهود	ـــــ	%2.1	%1.5
المجموع	%100	%100	%100

وهكذا نجد بأن جميع المكونات الأثنية في كركوك باستثناء الكورد وجدت من يدافع عن مصالحها في هذا الصراع!!. بينما جرى استبعاد العديد من القصبات والتجمعات الكوردية من ضمن تلك البيانات، حتى أن الإيزديين الذين اعترفت كل الأطراف المعنية بمشكلة الموصل بكورديتهم فصلوا عن الكورد في ظل تلك البيانات والاحصائيات اللاحقة التي قامت بها الحكومة العراقية.

وكانت التقديرات التي قدمها الجانب العراقي قريبة إلى البيانات البريطانية، فقد ذكر تقرير عصبة الأمم حول مسألة الحدود بين تركيا والعراق بأن الجانب العراقي قدر عدد سكان كركوك لسنتي 1922 - 1924 بـ 650, 111 نسمة، يتوزعون بحسب القومية على النحو الآتي: الكورد 42,5 % العرب 31,9 % التركمان 23,4 % والآخرون 2,2 % (16).

لا تشير الجداول الاحصائية الخاصة باحصاء عام 1947 والمتوفرة بين أيدينا إلى التكوين الأثني لسكان كركوك، بل تشير إلى الديانة، وكانت الأرقام الخاصة بمركز قضاء كركوك كالآتي: المسلمون 58654، المسيحيون 6715، اليهود 2873، الصابئة 37، الإيزديون 1"أوردتهم الجداول بصورة منفصلة عن الكورد" والعقائد الأخرى 28، بينما بلغ عدد المسلمين في ريف مركز قضاء كركوك 23194 والمسيحيون 862 واليهود 77 والعقائد الأخرى 3 (17).

بينما أشارت الجداول الإحصائية الخاصة بتعداد السكان لعام 1957 إلى تصنيف السكان من حيث اللغة الأم في مدينة كركوك، مع أن هذا التعداد السكاني يعتبر من أحسن الاحصائيات السكانية خلال الفترة التي تناولتها هذه الورقة، إلا أنه كان يعاني أيضاً من بعض النواقص الجدية، فقبل كل شيء كان اللجوء إلى مبدأ اللغة الأم لتحديد الانتماء القومي للسكان محاولة للتملص من الاعتراف بالهوية القومية للأثنيات المختلفة وفي مقدمتها الأثنية الكوردية فضلاً عن كونها محاولة لتشويه الحقائق المتعلقة بالتركيب السكاني وفتح الباب أمام عمليات التزوير على نطاق واسع، لا يعني احصاء الناس على أساس اللغة الأم دائماً تطابقاً مع الانتماء القومي لهم فهناك من عاش وسط قومية أخرى وتعلم لغتها بصورة أفضل من لغته الأم ولكن ذلك لا يعني بأنه أصبح ينتمي إلى القومية الجديدة التي تعلم لغتها، وكانت سيادة اللغة التركمانية في دوائر وأسواق كركوك آنذاك لا تتطابق مع حقيقة عدد التركمان في كركوك وشهدت عمليات التعداد حالات تزوير كثيرة في بعض الأحياء الشعبية للكورد في كركوك، وقد تبين ذلك بوضوح عند نشر نتائج التعداد المذكور عام 1959 إذ ظهر لدى مراجعة الكثير من الكورد لدائرة النفوس في كركوك بأنهم سجلوا كتركمان من قبل العدادين في الحقل الخاص باللغة الأم، خاصة في الأحياء الشعبية الكوردية التي كان معظم أبنائها يجهلون العربية فتولى العدادون ملء الاستمارات نيابة عنهم، وقد قدم بعضهم فيما بعد شكاوى بهذا الخصوص إلى الجهات المختصة، بينما أقام البعض الآخر دعاوى قضائية لتبديل ذلك بقرار قضائي (18).

وكان تصنيف السكان من حيث اللغة الأم في كركوك المدينة واللواء بموجب إحصاء عام 1957 كالآتي:

(تصنيف السكان في كركوك على أساس اللغة ألام)

اللغة الأم	مدينة كركوك	بقية لواء كركوك	المجموع الكلي للواء كركوك
عربي	27127	82493	109620
كوردي	40047	147546	187593
إيراني (فارسي ج. ق)	101	22	123
تركي (تركماني ج. ق)	45306	38065	83371
إنكليزي	634	63	697
فرنسي	35	6	41
هندي	79	8	87
كلداني وسرياني	1509	96	1605
لغات أخرى	418	—	418
غير مبين	5146	138	5284
المجموع	120402	268437	388839

وقد شكك الكثيرون في دقة هذه الأرقام ومن بينهم المؤرخ الكوردي الذي قتل مؤخراً في بغداد بعد أن تجاوز التسعين من العمر الملا جميل الروزبياني الذي كان يعتبر حجة في تاريخ المنطقة وأحوالها وأصول سكانها وقبائلها (20).

ويمكن الجزم بأن العديد من القبائل والقرى والتجمعات السكنية الكوردية التابعة لكركوك لم تشملها عمليات التعداد السكاني، ولعل أحسن دليل على قولنا هذا هو أن السلطات الإدارية والعسكرية العراقية لم تكن تعرف بوجود العديد منها إلا خلال مجازر الأنفال عندما اكتشفتها ودمرتها وأنفلت سكانها (21).

كما يمكنني القول بأن القسم الأكبر من 5284 شخصاً والذين أشير إليهم على أن لغتهم الأم غير مبينة هم من الكورد، يبدو أنهم لم يسجلوا عمداً ولأسباب معروفة لدى المطلعين على السياسات الحكومية في هذا اللواء. وتفسر هذه الظروف التي رافقت عمليات الاحصاء العام للسكان سنة 1957 أن يكون عدد المتحدثين بالتركمانية في المدينة أكثر من الذين اعتبروا الكوردية لغتهم الأم بـ 5259 شخصاً، ولا يتطابق هذا مع البيانات التي أوردتها المصادر العلمية الموضوعية البعيدة عن التحيز. فقد أكد العالم العراقي المعروف بنزاهته الدكتور شاكر خصباك بأن الكورد كانوا يشكلون في الخمسينات نسبة 55,2% من مجموع سكان لواء كركوك (2) . ويمكن إضافة عامل آخر وهو تسجيل الموظفين والعسكريين المقيمين في كركوك بصورة مؤقتة ضمن سكان كركوك وبخاصة أفراد الفرقة الثانية للجيش العراقي.

ونلاحظ تذبذباً في البيانات المتعلقة بنسب السكان حسب القومية في كركوك وغيرها من مرحلة إلى أخرى، فقد قدرت نسبة التركمان، مثلاً في لواء كركوك عام 1920 بـ 30,3 % وفي عام 1957 بـ 21,4 % بينما ارتفعت هذه النسبة إلى 26,3 % عام 1965 لتعود إلى الانخفاض إلى 16,31 عام 1977(23). ويكمن السبب وراء حالة التذبذب هذه في نسب التركمان وغيرهم من سكان كركوك وغيرها من المدن والمحافظات العراقية في سياسات التمييز الحكومية المتبعة إزاء المكونات الأثنية في العراق وسيادة الأوضاع الاستثنائية في كوردستان على مدى عقود طويلة ومحاولات الناس إخفاء انتماءاتهم القومية الحقيقة لتجنب الدخول في مشاكل مع السلطات السياسية والإدارية وبخاصة في كركوك.

شهدت العقود اللاحقة للفترة التي تناولتها هذه الورقة انتهاج سياسة حكومية مكشوفة لتغيير الواقع القومي لسكان كركوك الأمر الذي لا يدخل في نطاق هذه الدراسة. ولعل أصدق من عبر عن واقع التكوين الأثني لسكان كركوك وكيفية تغييره هو (علي حسن المجيد) في اجتماع له مع مسؤولي حزب البعث والجيش والأمن بتاريخ 15 نيسان 1989 والذي سجلت وقائعه على شريط وقع بأيدي المنتفضين الكورد في آذار 1991 وكان يتباهى بما حققه خلال عامين من حكمه المطلق لكوردستان كمسالخ الأنفال وقصف 40 موقعاً

في كوردستان بالاسلحة الكيمياوية وتدميره للريف الكوردستاني، وعن كركوك و(إنجازاته !!) فيها قال: "أود أن أتحدث عن نقطتين الأولى التعريب والثانية المناطق المشتركة بين الأرض العربية ومنطقة الحكم الذاتي، النقطة التي أتحدث عنها هي كركوك، عندما جئت إلى هنا لم يزد عدد العرب والتركمان عن 51 % من مجموع سكان كركوك ـ لم يوضح هل يتحدث عن المدينة أم عن محافظة كركوك ـ مع ذلك صرفت 60 مليون دينار إلى أن وصلنا إلى الحالة الراهنة، ليكون واضحاً لديكم لم يوصل كل العرب الذين جلبناهم إلى كركوك نسبتهم إلى 60 % عند ذلك أصدرت أوامري ومنعت بموجبها كورد كركوك من العمل في كركوك والمناطق التابعة خارج منطقة الحكم الذاتي. كركوك خليط من القوميات والأديان والمذاهب، كل الناس الذين رحلناهم خلال الفترة من 21 مايس وحتى 21 حزيران لم يكونوا من سكان المناطق المحرمة، ولكنهم كانوا تحت سيطرة المخربين سواء كانوا من المتعاطفين معهم أو ضدهم" (24).

المصادر والهوامش:

1ــ للمزيد من التفاصيل في هذا الباب راجع المصادر التالية:

Oxford,1925 Longrigg S.H. Four Centuries of Modern Iraq

محمد أمين زكي، تاريخ الدول والإمارات الكوردية في العهد الإسلامي، ترجمة محمد علي عوني، القاهرة 194، وكذلك: أي. أي فاسيليفا، كوردستان الجنوبية الشرقية خلال القرن السابع عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر، لمحات من تاريخ إمارتي أردلان وبابان، موسكو 1991 باللغة الروسية.

2 Jتشير الموسوعة اليهودية إلى تواجد اليهود في كركوك خلال القرون الأربعة الأخيرة وقدرت عددهم بـــ 200 عائلة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والذين كانوا يسكنون حياً خاصاً بهم وساعدوا مع مسيحيي المدينة الإنجليز عام 1918 لاحتلال المدينة، وقد بلغ عدد اليهود في كركوك عام 1947 حسب المعطيات الواردة في الموسوعة اليهودية 2350 وهاجروا جميعاً من كركوك خلال عامي 1950 و1951.

حول عدد اليهود ودورهم في كركوك انظر:

Encyclopaedia Judaica vol . 10 , P 1047- 48 .

3ــ للمزيد من التفاصيل:

علاء الدين سجادي ، تاريخ الأدب الكوردي ، بغداد 1952 ، 65 ــ 66.

4- رحلة المهندس يوسيب (يوسف) جيرنيك لدراسة حوضي دجلة والفرات من الناحية الفنية مع وصف الطرق العابرة لشمال سوريا مترجمة من الألمانية، (نشرة قسم القفقاس للجمعية الجغرافية الملكية الروسية) المجلد، 1879 ص 91.

5- قاموس الإعلام ، محرري ش. سامي بشنجي جلد، استانبول، مهران مطبعة سي 1315، ص2842.

6- سون، رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكوردستان، نقله إلى العربية وحققه وقدم له وعلق عليه فؤاد جميل، الجزء الأول من اسطنبول إلى السليمانية، ط1، بغداد 1970 ص158 ــ 163

7- لم يشر محمد أمين زكي إلى اسم كتاب سون الذي استقى منه هذه الأرقام، وكتاب سون المشار إليه والموجود تحت يدي لا يشير إلى أية أرقام سوى التي أشرنا إليها، يبدو إنه أطلع على هذه المعلومات في مؤلف آخر لميجرسون الذي كتب الكثير عن كوردستان من بينها "دليل أو مرشد كوردستان الجنوبية" الذي اعتبر دقيقاً ومتضمناً لمعلومات صحيحة إلى أبعد مدى، على حد تعبير مترجم الكتاب فؤاد جميل. انظر المصدر السابق، 350.

8- محمد أمين زكي، ملاحظاتي على قانون اللغات المحلية، في كتاب (محاولتان غير مجديتان) حققه وعلق عليه صباح غالب ، لندن 1984، ص104 ــ 105.

9- سي. جي. أدمونز كورد وترك وعرب، سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي في العراق 1919 ــ 1925، ترجمة جرجيس فتح الله المحامي، بغداد 1971 ص241. انظر كذلك: أ . م مينتيشاشفيلي، الكورد، لمحات في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية وأساليب المعيشة، موسكو 1984 ص25 و193.

10- Hay W. R , Two Years in kurdistan , Expriens of apolitical Officer 1918 – 1920 London 1922 p.81,
Longrigg S . H .Iraq 1900 to 1950 .Apolitical , social and economic History London 1953 . p.53 .

11- مذكرة محمد أمين زكي إلى الملك فيصل الأول حول الشأن الكوردي العراقي في 20 كانون الأول 1930 تقديم وترجمة الدكتور جبار قادر، الملف العراقي العدد 104 آب 2000 ص64 ــ 65.

12- أدمونز، نفس المصدر ص240 ــ 241.

13- Loder Y.de V , The Truth about Mesopotamia, Palestine and Syria , London 1923,P.2
14 –Ibid,P.215 – 218 .

للمزيد من التفاصيل حول حجج الطرفين المتنازعين، انظر كذلك م.س لازريف، الإمبريالية والمسألة الكوردية 1917 ــ 1923 موسكو 1989 ص 306 ــ 309.

15- تقرير عصبة الأمم، مسألة الحدود بين تركية والعراق، مطبعة الحكومة، بغداد ص94 نقلاً عن: كركوك في تقرير عصبة الأمم، مجلة هاواري كركوك العدد 4 أربيل 1999 ص177 ــ 178.

16- نفس المصدر السابق.

17- إحصاء السكان لسنة 1947 الجزء الثاني، الجدول السادس ــ قضاء كركوك ص118.

18- الدكتور نوري الطالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي ط2، بلا م 1999 ص79

19- المجموعة الإحصائية لتسجيل عام 1957، لوائي السليمانية وكركوك، تصنيف السكان من حيث الجنس ولغة الأم للواء كركوك مطبعة العاني، بغداد 1959.

20- مجلة هاواري كركوك العدد 2 أربيل، كانون الأول 1998 ص31.

21- هناك إشارات عديدة في الوثائق الحكومية المتعلقة بمسالخ الأنفال والتي وقعت بأيدي المنتفضين إلى العديد من القرى التابعة لمحافظة كركوك المؤنفلة التي لم تكن معروفة لدى السلطات الإدارية ولا وجود لها حتى على الخرائط الرسمية المدنية والعسكرية العراقية. للمزيد من المعلومات انظر:

Genocide in Iraq The Anfal Campagin Against the Kurds HRW- ME, New York 1993.

22- الدكتور شاكر خصباك، الكورد والمسالة الكوردية، بغداد 1959 ص43.

23- الدكتور خليل إسماعيل، التوزيع الجغرافي للتركمان في العراق مجلة السياسة الدولية، العدد4 أربيل، كانون الثاني 1994 ص28 ــ 29.

24- Genocide in Iraq The Anfal Campagin Against the Kurds. HumanRights Watch – ME .New York, 1993. P.353 .